ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: www.jtuh.org/

**Saleh Theab Saleh**
Tikrit University College of Education for Girls

**Layla Abbas Omar**

Tikrit University College of Education for Girls

* *Corresponding author: E-mail* :
**laylaabbasomar104@gmail.com**
**07701872998**

***Keywords***:
**Alternation**
**Representation**
**morphological derivatives**
**infinitive**
**participle**

A R T I C L E I N F O

***Article history:***
Received 1 June 2024
Received in revised form 25 June 2024
Accepted 26 June 2024
Final Proofreading 8 July 2024
Available online 9 July 2024
*E-mail* t-jtuh@tu.edu.iq

©THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

# The phenomenon of alternation between the infinitive and morphological derivatives

A B S T R A C T

This research attempts to study the phenomenon of alternation, and explain it through the texts in which it appears, whether from the Holy Qur'an or the speech of the Arabs. Alternation is the substitution of one word for another word, or on behalf of one formula for another formula, which indicates the meaning of the formula it represents, so they exchange structure and meaning together and contribute. This phenomenon of expanding meaning and multiplicity of forms, and the expansion of Arabs in employing these morphological forms, indicates the flexibility of the Arabic language and the diversity of its styles.

Given that this phenomenon is common in the Arabic language, the research focused on studying the phenomenon of alternation between the infinitive and morphological derivatives. It revolved around the occurrence of alternation between the infinitive and the active participle, the infinitive and the active participle, the infinitive and exaggerated forms. Because it occurs most frequently in evidence

DOI: http://doi.org/10.25130/jtuh.31.7.2024.02

Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities

## ظاهرة التناوب بين المصدر والمشتقات الصرفية

صالح ذيب صالح/ جامعة تكريت كلية التربية للبنات
ليلى عباس عمر/ جامعة تكريت كلية التربية للبنات

**الخلاصة:**

يحاول هذا البحث أَنْ يدرس ظاهرة التناوب، ويوضحها من خلال النصوص التي وردت فيها سواء كان من القرآن الكريم أو كلام العرب، والتناوب هو إحلال كلمة محل كلمة أخرى، أو نيابة صيغة عن صيغة أخرى فتدلُّ على معنى الصيغة المنوب عنها، فيتبادلون معاً مبنى ومعنى، وأسهمت هذه الظاهرة في توسيع الدلالة وتعدد الصيغ، وتوسع العرب في توظيف هذه الصيغ الصرفية فهي تدلُّ على مرونة

اللغة العربية وتنوع أساليبها.

ونظراً لكون هذه الظاهرة شائعة في اللغة العربية، فقد ركز البحث على دراسة ظاهرة التناوب بين المصدر والمشتقات الصرفية، وقد تمحور حول وقوع التناوب بين المصدر واسم الفاعل، والمصدر واسم المفعول، والمصدر وصيغ المبالغة؛ لأنَّها الأكثر وقوعاً في الشواهد القرآنية والشعرية.

الكلمات المفتاحية: اسم الفاعل ، الإنابة ، التناوب ، الصفة المشبهة ، المشتقات الصرفية ، المصدر.

## المقدمة

الحمد لله عظيم الشأن، ذي المنة والإحسان، والصلاة والسلام على أشرف الناطقين باللسان العربي المبين، سيدنا ونبينا محمد بن عبد الله الصادق الأمين وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أمَّا بعد:

يعدُّ علم الصرف من أهم علوم اللغة العربية، وإنَّ علماً بهذه الأهمية قد اعترته ظواهر لغوية عدة والتي كانت محط اهتمام العلماء، ومن بين هذه الظواهر ظاهرة التناوب، فهي ظاهرة لغوية لها أثر في اللفظ والمعنى، إذ إنَّ مجيء كلمة محل كلمة أخرى واقع في اللغة العربية، فقد وقع التناوب بين الأسماء وبين الأفعال وبين الحروف أيضاً، ولعل الأغلب والأكثر شيوعاً هو وقوعها بين الحروف، وقد فسر النحاة هذه الظاهرة وتكلموا عنها بين ثنايا كتبهم، وتباينت آرائهم حول وجودها في اللغة العربية، والأصل أَنَّ لكل صيغة صرفية معنى مستقلاً، وهو معنى يختلف عن المعنى الذي تؤديه صيغة صرفية أخرى، وقد يقع التناوب بين هذه الصيغ لتحل أحدها محل الأخرى فتؤدي معناها ومن هنا يأتي هذا البحث الموسوم بـ (ظاهرة التناوب بين المصدر والمشتقات الصرفية)؛ ليسلط الضوء على هذا الجانب من ظاهرة التناوب، ولمَّا كان الهدف الأساس من البحث هو تحديد مفهوم التناوب في اللغة والاصطلاح، وبيان آراء العلماء فيه، وتوضيح بعض الشواهد القرآنية والشعرية والتي وقع فيها ظاهرة التناوب، فقد اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي كمنهج عام في البحث لدراسة هذه الظاهرة.

واعتمد البحث على مصادر عدة ومتنوعة منها كتب لغوية ونحوية كالكتاب لسيبويه (ت180هـ)، والأصول لابن السراج (ت316هـ)، والخصائص لابن جني (ت392هـ)، وكتب علوم القرآن كمعاني القرآن للفراء (ت207هـ)، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري (ت616هـ)، والبحر المحيط لأبي حيان الأندلسي (ت745هـ)، وكتب المعاجم كمعجم ديوان الأدب للفارابي (ت350هـ)، والمخصص والمحكم والمحيط الأعظم لابن سيده (ت458هـ)، وغيرها من المصادر والمراجع.

وقسمنا البحث بحسب طبيعة الموضوع على تمهيد ومبحثين فضلاً عن المقدمة والخاتمة، فكانت على النحو الآتي:

جاء التمهيد بعنوان: (التعريف بمصطلحات عنوان البحث) وفيه عرَّفنا التناوب لغة واصطلاحاً، والمصدر وأهم المشتقات الصرفية التي وقع التناوب بينها وبين المصدر، وجاء المبحث الأول بعنوان: (ظاهرة التناوب في اللغة العربية)، وقسمناه على مطلبين، ذكرنا في المطلب الأول ضوابط التناوب، وفي المطلب الثاني آراء العلماء في وقوع ظاهرة التناوب، أمَّا المبحث الثاني فسميناه: (صور من التناوب بين المصدر والمشتقات الصرفية)، وقد جعلناه في مطلبين، درسنا في المطلب الأول صور من التناوب بين المصدر واسم الفاعل، وفي المطلب الثاني صور من التناوب بين المصدر واسم المفعول، وفي المطلب الثالث صور من التناوب بين المصدر وصيغ المبالغة، وفي المطلب الرابع صور من التناوب بين المصدر والصفة المشبهة، وختمنا البحث بخلاصة تناولنا فيها أهم ما انتهى إليه البحث من نتائج.

وحسبنا أَنَّنا بذلنا الجهد فما كان من نقص فمن أنفسنا، وما كان من إصابة فمن توفيق الله فهو حسبنا ونعم الوكيل.

## التمهيد

### التعريف بمصطلحات عنوان البحث

قبل الولوج إلى دراسة ظاهرة التناوب في اللغة العربية، والوقوف على صور وقوع هذه الظاهرة بين المصدر والمشتقات لا بُدَّ أنْ نتعرف أولاً على مفاهيم المصطلحات التي تضمنها عنوان البحث.

**تعريف التَّناوب:**

**التناوب لغةً:** هو القيام مقام الشيء الأصلي، قال الجوهري (ت393هـ): ((نوب ناب عني فلان ينوب مناباً، أي قام مقامي، وانتاب فلان القوم انتياباً، أي أتاهم مرة بعد أخرى، وهو افتعال من النوبة)) (الجوهري، 1987، 228/1–229) و(ابن منظور، 1994، 774/1–775)، وأصل المادة ثلاثية من (نَوَبَ) وهو ما ذهب إليه ابن فارس (395هـ) بقوله: ((نَوبَ النون والواو والباء كلمة واحدة تدل على اعتياد مكان ورجوع إليه، ونَابَ يَنُوبُ، وانْتَابَ يَنتَابُ)) (ابن فارس، 1979، 367/5).

**أمَّا التناوب اصطلاحاً:** إنَّ التناوب في اصطلاح النحاة متعلق بحروف الجر لشيوع هذه الظاهرة بين حروف الجر، فقد عُرِّف بأنَّه: ((نيابة حرف جر عن آخر أو بدل حرف جر من آخر)) (عباس حسن، د.ت، 537/2). فالتناوب في النحو العربي: هو مجيء لفظ على غير ما وضع له، وهناك مصطلحات تكاد تكون مترادفة للتناوب منها التعاور والتقارض والتضمين (قاسم بدماصي، 2013، 13).

وعُرِّف أيضاً بأنَّه: ((إحلال كلمة قد تكون – اسماً أو فعلاً أو حرفاً – محل غيرها مما يناظرها، فتؤدي معناها. فقيمة التناوب أنَّه لا يثبت المعنى الكامن في الكلمة الواردة في السياق فحسب، بل تتم

في ذات الوقت عملية استحضار للكلمة المنوب عنها، وما ينجرّ عنها من معانٍ، فتحدث عملية مزاوجة بين الكلمتين المنوب عنها والنائبة ومن ثَّم تزاوج المعنيين، مما يؤدّي في النهاية إلى إثراء المعنى)) (فتح الله سلمان، 2004، 91). **وتناوب الصيغ هو:** ((أنْ تقوم صيغة ما بأداء الدور الدلالي المنوط بصيغة أخرى)) (طه الجندي، 1998، 10) و(قاسم بدماصي، 2013، 13).

فالتناوب وفق ما سبق من تعريفات فهو يعني إحلال كلمة مكان أخرى لتؤدي معناها وبالتالي فهي تثري اللغة العربية ولها دور بارز في توسع المعاني.

**تعريف المصدر والمشتقات الصرفية:**

**الاشتقاق لغةً:** ((صوغ كلمة من أخرى على حسب قوانين الصرف)) (إبراهيم مصطفى وآخرون، د.ت، 489/1). أمَّا **الاشتقاق في اصطلاح الصرفيين:** ((نزع لفظ من آخر بشرط تناسبهما معنى وتركيباً، وتغايرهما في الصيغة بحرف أو بحركة، وأنْ يزيد المشتق على المشتق منه بشيء، كضَارِب أو مَضْرُوب يوافق ضَرْباً في جميع ذلك)) (عبد القاهر الجرجاني، 1987، 62/1).

وأصل المشتقات عند البصريين المصدر فقد ذهبوا إلى أنَّ الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه، أمَّا عند الكوفيين فالمصدر مشتق من الفعل وفرع عليه؛ لأنَّ المصدر عندهم يصح لصحة الفعل ويعتل لاعتلاله (أبو البركات الأنباري، 2003، 190/1) و(العكبري، 1995، 260/1-261)، والمشتقات الصرفية هي: ((اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل واسما الزمان والمكان واسم الآلة)) (الحملاوي، د.ت، 56/1).

وفيما يلي تعريف المصدر وبعض المشتقات الصرفية التي تدخل ضمن البحث حيث وقع بينها وبين المصدر ظاهرة التناوب.

**المصدر:**

المصدر هو الأصل في الاشتقاق على رأي مذهب البصريين وهو ما أشرنا إليه سابقاً، ويُعرف بأنَّه: ((ما دل على الحدث لا غير، ويسمى حدثاً، وحدثاناً، واسم معنى)) (عبد القاهر الجرجاني، 1987، 52/1).

وأبنية الثلاثي المجرد كثيرة، نحو: قَتْل ورَحْمَة وذِكرَى وغُفْرَان وغَلَبَة وذَهَاب وقُبُول ومَدْخَل؛ إلَّا أنَّ الغالب في فعل اللازم، نحو: ركع على رُكُوع، وفي المتعدي نحو: ضرب على ضَرْب، وفي الصنائع نحو: كتب على كِتَابة، وفي الاضطراب نحو: خفق على خفقان، وفي الأصوات نحو: صرخ على صُرَاخ (ابن الحاجب، 1995، 26/1).

**اسم الفاعل:**

يُعرف اسم الفاعل بأنَّه: ((هو ما يجري على يفعل من فعله كضَارِب، ومُكرِم، ومُنطَلِق، ومُستَخْرِج، ومُدحْرِج)) (الزمخشري، 1993، 285/1)، وهو أيضاً: ((ما دلَّ على مَن قام بالفعل، كنَاصِر، وقَاتِل، ومُدَحْرِج، ومُكْرِم، ومُتَدَحْرِج)) (عبد القاهر الجرجاني، 59/1)، ويُشتق اسم الفاعل من الثلاثي على وزن (فَاعِل)، نحو: ضَرَبَ وضَارِب، ومن غير الثلاثي على صيغة المضارع بإبدال ميم المضارعة ميماً مضمومة وكسر ما قبل آخره، نحو: يدحرج ومُدَحْرِج (الحملاوي، د.ت، 62/1).

**اسم المفعول:**

عُرِّف بأنَّه: ((ما دلَّ على مَن وقع عليه الفعل، وهو من الثلاثي على وزن المفعول لفظاً وتقديراً، كمَنْصُور، ومَقُول)) (عبد القاهر الجرجاني، 1987، 59/1)، ويشتق اسم المفعول من الثلاثي على مَفْعُول، نحو: ضُرِب ومَضْرُوب، ومن غير الثلاثي على صيغة المضارع مع إبدال ياء المضارعة ميماً مضمومة وفتح ما قبل الآخر، نحو: يستخرج ومُستَخْرَج (شمس الدين أحمد، 1959، 75/1).

ويلاحظ أنَّ اسم الفاعل مأخوذ من الفعل المبني للمعلوم، على خلاف ذلك نجد اسم المفعول أخذ من فعل مبني للمجهول.

**صيغ المبالغة:**

تُعرف بأنَّها: ((وهي أسماء تدل على ما يدل عليه اسم الفاعل بزيادة كعلَّامة وأكول أي: عالم كثير العلم، وآكل كثير الأكل)) (الغلاييني، 1993، 193/1)، فصيغ المبالغة هو تحويل صيغة (فَاعِل) الدال على اسم الفاعل من الفعل الثلاثي المتصرف إلى صيغة من صيغ المبالغة والتي من أشهر أوزانها: فَعَّال نحو علَّام، ومِفْعَال نحو مِحذَار، وفَعُول نحو وَصُول، وفَعِيل نحو قَدِير، وغير ذلك من أوزان صيغ المبالغة (عباس حسن، د.ت، 258/3-259).

**الصفة المشبهة:**

عُرِّفه ابن السراج (ت316هـ) بقوله: ((الصفات المشبهات بأسماء الفاعلين: هي أسماء ينعت بها كما ينعت باسم الفاعل، وتذكر وتؤنث ويدخلها الألف واللام، وتجمع بالواو والنون كاسم الفاعل وأفعل التفضيل، كما يجمع الضمير في الفعل، فإذا اجتمع في النعت هذه الأشياء التي ذكرت أو بعضها شبهوها بأسماء الفاعلين وذلك نحو: حَسن وشديد وما اشبه، تقول: مررتُ برجل حسن أبوه، وشديد أبوه؛ لأنَّك تقول: حسن وجهه، وشديد وشديدة فتذكر وتؤنث، وتقول: الحسن والشديد فتدخل الألف واللام، وتقول حسنون)) (ابن السراج، د.ت، 130/1)

فالصفة المشبهة تُشتق من مصدر الفعل اللازم قصد نسبة الحدث إلى الموصوف على جهة الثبوت، وسُميت بالصفة المشبهة لأنَّها أشبهت اسم الفاعل (أحمد كحيل، د.ت، 64).

ولا يخفى ما في معرفة اشتقاق الكلمة وبيان أصلها من دور فاعل في الوقوف على دلالتها ومعناها، برد ألفاظها إلى أصل اشتقاقها، وهذا الرابط المعنوي بين الكلمة ومشتقاتها هو من مسوغات قبول القول بالتناوب بين المشتقات الصرفية.

ومن خلال التعريف بالتناوب لغة واصطلاحاً والتعريف بالمصدر والمشتقات الصرفية يمكن القول أنَّ التناوب بين المصدر والمشتقات هو وقوع المصدر محل إحدى المشتقات أو بالعكس، أي إقامة المصدر مقام إحدى المشتقات وتعاقبه على محله.

## المبحث الأول

## ظاهرة التناوب في اللغة العربية

عرَّفنا فيما سبق أنَّ التناوب في الاصطلاح هو أنْ تقوم صيغة مقام صيغة أخرى، ولهذه الظاهرة ضوابط معينة يمكن الوقوف عليها، ومعرفة ماهية هذه الظاهرة في اللغة العربية وما كُتب عنها قديماً وحديثاً بغية تأصليها، وهذا ما سنتناوله في الصفحات القادمة.

### المطلب الأول: ضوابط التناوب:

يعد التناوب ظاهرة لغوية، لها أثر في اللفظ والمعنى، ومجيء لفظ مكان آخر واقع في كلام العرب، ابتداءً من تناوب أصوات الحروف، مروراً بتعويض حرف بآخر، وانتهاءً بتضمين فعل معنى فعل، أو نيابة وصف عن وصف، وهناك ضوابط للقول بالتناوب وفق ما قرَّره النحويون قبل، ويمكن تلخيص هذه الضوابط فيما يلي (محمد فيصل، 2020، 130-136):

١.التناوب لا يعني طرح اللفظ المنوب عنه بالكلية، بل لنا أنْ نبقي له عملاً ونقدر له معنى، فالتناوب لا يعني طرح لفظ وحلول آخر مكانه، وأنَّ للفظ الغائب أثراً في الدلالة والعمل.

٢.قد تكون النيابة لفظية، ويبقى العمل والمعنى للفظ الغائب.

٣.يكون التناوب للدلالة على معنيين بلفظ واحد، وقد اعتُدَّ ذلك في تناوب الأفعال، فإنَّ لذلك فائدة معنوية هي الجمع بين معنى الفعلين.

٤.يجوز اجتماع تقديرين مختلفين لمعنيين مختلفين في سياق واحد، وقد عقد ابن جني باباً بهذا العنوان في كتابه الخصائص، واستشهد له بأنَّه يجوز في حرف الجر الذي يعدي الفعل إلى الاسم ليجره.

٥.لا يُقال بوقوع التناوب إذا اتفق المعنى على كلا التقديرين، فالأصل في الكلام أنْ يُحمل على ظاهره، ولا يُقال بتأويل النص وصرفه عن ظاهره إلَّا إذا فسد المعنى على ظاهر اللفظ، أو كان في التأويل زيادة معنى؛ لذا لا يُقال إنَّ صيغة بمعنى أخرى إذا اتفق المعنى على التقديرين، ظاهر اللفظ والمعنى المقدَّر باللفظ المنوب عنه.

٦.لا يجوز القول بالتناوب إذا أدَّى إلى استحالة أو فساد معنى أو صناعة إعرابية، وذلك عاماً في أبواب النحو، والتأويل كله راجع إلى إصلاح المعنى، وصحتُه متوقفة على موافقة الصناعة اللفظية.

**المطلب الثاني: موقف العلماء من وقوع ظاهرة التناوب:**

لقد اختلف العلماء في القول بوقوع ظاهرة التناوب في اللغة العربية؛ لأنَّ هذه الظاهرة تبدو متناقضة مع طبيعة اللغة العربية ووظيفتها القائمة على الإبانة والإفهام، وقد انقسموا على فريقين فريق أجاز القول بها وفريق منع وقوعها وحملها على النسب دون التناوب.

**أولاً: القائلين بجواز وقوع التناوب:**

ذهب جمهور الكوفيين وبعض البصريين إلى القول بوقوع ظاهرة التناوب في اللغة العربية مستدلين بما ورد من آيات كريمة وأبيات شعرية حُملت على التناوب ولا سيما بين حروف الجر والتي تشيع في النحو العربي، ومن أبرز القائلين بها الفراء (ت٢٠٧هـ) إذ استحسن القول بالتناوب في مواضع عدة من القرآن الكريم وكلام العرب، وذهب إلى جواز وقوع حروف الجر بعضها موقع بعض بقوله: ((ورُبَّما جعلت العرب (إلى) في موضع (اللام))) (الفراء، د.ت، 9/2)، ويرى أنَّ (فَاعِل) قد يأتي بمعنى (مَفْعُول) مستشهداً بقوله تعالى: ((مِنْ مَاءٍ دَافِقٍ)) [سورة الطارق: ٦]، أي: مَدْفُوق (الفراء، د.ت، 15/2)، ونسب القول بمجيء المَفْعُول فَاعِلاً إلى أهل الحجاز الذين أجازوه في مذهب النعت، نحو قولهم: هذا سر كَاتِم، اي: مَكْتُوم (الفراء، د.ت، 255/3).

وعلّق على قوله تعالى: ((وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا المُرسَلِينَ)) [سورة الصافات: ١٧١]، قائلاً: ((وهي في قراءة عبد الله: (وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا عَلَى عِبَادِنَا المُرسَلِينَ)، و(على) تصلح في موضع (اللام)؛ لأنَّ معناهما يرجع إلى شيء واحد)) (الفراء، د.ت، 395/2).

وقد أفرد ابن قتيبة (ت٢76هـ) في كتابه باباً بعنوان: (باب دخول بعض الصفات مكان بعض) حيث استشهد في هذا الباب بآيات قرآنية وأبيات شعرية للدلالة على وقوع التناوب ولا سيما بين حروف الجر، ومنه وقوع التناوب بين حرفي (في) و(على) وذلك في قوله تعالى: ((وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ)) [سورة طه: ٧١]، أي: على جذوع النخل. ومنه قول النابغة الذبياني (الذبياني، 1996، 28):

فَلَا تتركَنِّي بالوَعِيدِ كأنَّني  إِلَى النَّاسِ مَطْلِيٌّ بِهِ القَارُ أَجْرَبُ

أي: في الناس (ابن قتيبة، د.ت، 506/1) و(ابن قتيبة، د.ت، 298/1).

ولم ينكر ابن قتيبة مجيء المَفْعُول على لفظ الفَاعِل، واستشهد بقوله تعالى: ((لَا عَاصِمَ اليَومَ مِنْ أَمرِ اللهِ إِلَّا مَنْ رَّحِمَ)) [سورة هود: ٤٣]، عَاصِم بمعنى مَعْصُوم، ومنه أيضاً قول العرب: سر كَاتِم، أي: مَكْتُوم (ابن قتيبة، د.ت، 180/1).

وتابعه الزَّجاج (ت311هـ) في القول بجواز التناوب بين الحروف، ومنه قوله في تفسير قوله تعالى: ((قَالَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللهِ)) [سورة آل عمران: ٥٢]، فحرف الجر (إلى) بمعنى (مع)، قال: ((وقولهم: إنَّ (إلى) في معنى (مع) ليس بشيء، والحروف قد تقاربت في الفائدة، فيظن الضعيف العلم باللغة أنَّ معناهما واحد)) (الزجاج، 1988، 416/1).

وقد أورد ابن جني (ت392هـ) في كتابه باباً بعنوان: (باب في اللفظ يرد محتملاً لأمرين أحدهما أقوى من صاحبه)، إذ يرى أنْ يعتقد الأقوى منهما مذهباً لكن هذا لا يمنع من أنْ يكون المراد هو المذهب الآخر، فقد أجاز ابن جني وقوع المصدر فَاعِلاً، ومن ذلك قول الشاعر (بني الحسحاس، 1950، 16):

..... كَفَى الشَّيبُ والإِسْلَامُ لِلمَرءِ نَاهِياً

فالقول عنده أنْ يكون (نَاهِياً) اسم فَاعِل مشتق من (نهيت)، ويجوز أيضاً أنْ يكون (نَاهِياً) مصدراً، نحو: الفَالِّج والبَاطِل وغيرها مما جاء فيه المصدر على اسم الفَاعِل، وكأنَّه قال: (كفى الشيب والإسلام للمرء نَهْياً) (ابن جني، د.ت، 490/2-491).

وبعد أنْ ساق أمثلة عديدة أردف يقول: ((ولسنا ندفع أنْ يكون ذلك كما قالوا لكنَّا نقول: إنَّه يكون بمعناه في موضع دون موضع على حسب الأحوال الداعية إليه والمسوغة له، فأمَّا في كل موضع وعلى كل حال فلا، ألا ترى أنَّك إنْ أخذت بظاهر هذا القول غفلاً هكذا لا مقيداً لزمك عليه أنْ تقول: سرت إلى زيد، وأنت تريد معه، وأنت تقول زيد في الفرس، وأنت تريد عليه ... ونحو ذلك مما يطول، ولكن ستضع في ذلك رسماً يُعمل عليه، ويؤمن التزام الشناعة لمكانه)) (ابن جني، د.ت، 306/2-308).

وعقد ابن فارس (ت٣٩٥هـ) أيضاً باباً لمسألة جواز وقوع التناوب بين الفَاعِل واسم المَفْعُول بعنوان: (باب المَفْعُول يأتي بلفظ الفَاعِل) مستشهداً بأدلة من القرآن الكريم وكلام العرب تثبت ما ذهب إليه، ومنه قوله تعالى: ((جَعَلْنَا حَرَمَاً آمِنَاً)) [سورة العنكبوت: ٦٧]، أي: مَأمُوناً. ومنه قول الشاعر (جرير، 1986، 314):

إِنَّ البَلِيةِ مَنْ يُمَلُّ حَدِيثُهُ فَانْشَحْ فُؤَادَكَ مِنْ حَدِيثِ الوَامِقِ

أي: المَومُوق، وقد يأتي الفَاعِل بلفظ المَفْعُول كما في قوله تعالى: ((إِنَّهُ كَانَ وَعدُهُ مَأْتِيًّا)) [سورة مريم: ٦١]، أي: آتِياً (ابن فارس، 1997، 168/1).

وقد عالج الثعالبي (ت٤٢٩هـ) مسألة وقوع التناوب بين الفَاعِل والمَفْعُول في فصلين من كتابه، الأول بعنوان: (في المَفْعُول يأتي بلفظ الفَاعِل)، والثاني بعنوان: (في الفَاعِل يأتي بلفظ المَفْعُول)، كما أنَّه عقد فصلاً بعنوان: (إقامة الاسم والمصدر مقام الفَاعِل والمَفْعُول)، ومنه قولهم: رجل عَدْلٌ، أي: عَادِل، وسَلْمٌ، أي: مُسَالِم، وحَرْبٌ، أي: مُحَارَب (الثعالبي، 2002، 229/1-230).

وأفرد ابن سيده (ت٤٥٨هـ) في معجمه المخصص باباً بعنوان: (باب فَاعِل في معنى مَفْعُول)، وباب آخر بعنوان: (باب مَفْعُول في معنى فَاعِل) فمن الشواهد على الباب الأول قولهم: سَاحِل البحر فسَاحِل (فَاعِل) في معنى مَسْحُول (مَفْعُول)؛ لأنَّ الماء سحله أي: قشره، ومن الشواهد على الباب الثاني قوله تعالى: ((إِنَّهُ كَانَ وَعدُهُ مَأْتِيًّا)) [سورة مريم: ٦١]، أي: آتِياً (ابن سيده، 1996، 400/4) و(ابن سيده، 2000، 191/3).

إنَّ هذه النصوص تدلُّ على جواز القول بالتناوب عند هؤلاء العلماء وغيرهم ممن أجازوا القول بها؛ لأنَّهم يرون أنَّه لا إشكال في الأمر، ويصلح أَنْ تقوم صيغة صرفية مقام صيغة أخرى وهو من باب الاتساع الدلالي لهذه الصيغ ولا ضير في القول بها بل تدلُّ أيضاً على مرونة اللغة العربية والتي تجعل اللفظ الواحد صالحاً للاستعمالات المتنوعة.

**ثانياً: القائلين بمنع وقوع التناوب:**

وهو مذهب جمهور البصريين، ويرى أصحاب هذا المذهب بالبقاء على المعنى الأصلي الثابت للصيغة الصرفية؛ لأنَّها مقصودة لذاتها، ولا يجوز عندهم أَنْ تقوم صيغة مقام صيغة أخرى بالتناوب في المعنى، أَمَّا ما ورد من شواهد قرآنية وأبيات شعرية استشهد بها فريق القائلين بوقوع التناوب فإنَّهم يحملون هذه المواضع على أمرين، الأول: على النسب، والثاني: الحمل على المعنى الأصلي للصيغة، وفي مقدمتهم سيبويه (ت١٨٠هـ) والذي ذهب مذهب شيخه الخليل (ت170هـ) في مسألة التناوب وحمله على النسب ناقلاً رأي الخليل فقال: ((قال الخليل: إنَّما قالوا: عِيشَة رَاضِية، وطَاعِم وكَاسٍ على ذا، أي: ذات رضا وذو كسوة وطعام)) (سيبويه، 1988، 382/3).

وأيد هذا المذهب أيضاً أبو جعفر النحاس (ت338هـ) فذهب إلى إبطال القول بالتناوب الذي ذهب إليه الكسائي والفراء من أَنَّ فَاعِل يأتي بمعنى مَفْعُول، فقال: ((فاعِل بمعنى مَفْعُول فيه بطلان البيان ولا يصح ولا ينقاس ولو جاز هذا لجاز ضَارِب بمعنى مَضْرُوب، والقول عند البصريين أَنَّه على النسب)) (النحاس، 1988، 198/5).

وذهب أبو الهلال العسكري (ت٣٩٥هـ) إلى عدم جواز القول بالتناوب؛ إلَّا إذا كان هناك لفظان مختلفان لهما المعنى نفسه، قال: ((قال المحققون من أهل العربية إنَّ حروف الجر لا تتعاقب حتى قال ابن درستويه في جواز تعاقبها إبطال حقيقة اللغة وإفساد الحكمة فيها والقول بخلاف ما يوجبه العقل والقياس، قال أبو هلال رحمه الله وذلك أَنَّها إذا تعاقبت خرجت عن حقائقها ووقع كل واحد منهما بمعنى الآخر فأوجب ذلك أَنْ يكون لفظان مختلفان لهما معنى واحد)) (العسكري، 2002، 24/1-25).

وأنكر أبو البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ) وقوع التناوب ولا سيما بين حروف الجر إذ يقول في هذا الصدد: ((والأصل في كل حرف أَنْ لا يدل إلَّا على ما وضع له، ولا يدل على معنى حرف آخر، فنحن تمسكنا بالأصل، ومن تمسك بالأصل استغنى عن إقامة الدليل، ومن عدل عن الأصل بقي مُرتهناً بإقامة الدليل، ولا دليل لهم يدلُّ على صحة ما ادعوه)) (أبو البركات الأنباري، 2003، 393/2)، فأيد بقوله هذا مذهب جمهور البصريين الذين منعوا القول بوقوع هذه الظاهرة.

ويعدُّ الرازي (ت٦٠٦هـ) ممن قال بالحمل على النسب دون التناوب في مسألة مجيء الفَاعِل بمعنى مَفْعُول، إذ ذكر أَنَّ أحد الوجوه في تفسير (عَاصِم) في قوله تعالى: ((لَا عَاصِمَ اليَومَ مِنْ أَمرِ اللهِ إِلَّا مَنْ رَّحِمَ)) [سورة هود: ٤٣]، أَنَّ قوله: (لا عَاصِم) أي: لا ذا عصمة، كقولهم: رَامِح اي: ذو رمح، ولَابِن أي: ذو لبن، فالعَاصِم بمعنى ذو العصمة، فيدخل فيه المَعْصُوم وحينئذ يصح استثناء قوله: (إِلَّا مَن رحم منه) (الرازي، 2000، 186/17).

وأيد ابن هشام الأنصاري (ت761هـ) مذهب البصريين في القول بعدم وقوع التناوب وحمل ما ورد من أمثلته على أمرين، إذ قال: ((مذهب البصريين أَنَّ أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس كما أَنَّ أحرف الجزم وأحرف النصب كذلك، وما أوهم ذلك فهو عندهم إمَّا مؤول تأويلاً يقبله اللفظ كما قيل في: ((وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ)) [سورة طه: 71]، إنَّ (في) ليست بمعنى (على) ولكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحال في الشيء، وإمَّا على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف كما ضمن بعضهم (شربن) في قوله: (شَرِبْنَ بِمَاءِ البَحْرِ) معنى روين، وأحسن في هذا الأخير مجمل الباب كله عند أكثر الكوفيين وبعض المتأخرين ولا يجعلون ذلك شاذاً ومذهبهم أقل تعسفاً)) (ابن هشام، 1985، 150/1-151).

إنَّ ظاهرة التناوب ليست محل تسليم بين العلماء فهناك من يقر بوقوعها ويورد لها شواهد فصيحة، بل ويعدها مصدراً للثراء اللغوي وعلى رأسهم الكوفيين، في حين أَنَّ هناك فريق آخر يمنع وقوعها وهو مذهب أكثر البصريين باعتبار أَنَّ لكل كلمة معنى محدد لا تتجاوزه إلى غيره، وما نرجحه هو القول بوقوع التناوب؛ لأَنَّه أقرب إلى سعة لغة العرب فضلاً عن ما ورد عنه من شواهد كثيرة سواء من القرآن الكريم أو كلام العرب، وهذا لا يؤدي إلى ضياع اللغة أو إفساده فمرجع الأمر كله إلى صحة التركيب

والمعنى، وفي الوقت نفسه فإنَّ القول بوقوع التناوب لا يعني أَنَّ كل النصوص تحمل على التناوب، كما أَنَّه لا يعني أَنْ نقيس عليه ونقول به في كل موضع أو نص.

## المبحث الثاني

## صور من التناوب بين المصدر والمشتقات الصرفية

في هذه الصفحات سنقف على نماذج وصور من التناوب بين المشتقات الصرفية والتي تكفي لتبرز هذه الظاهرة ومدى ذيوعها في العربية، وذلك من خلال ما ورد عنها من شواهد قرآنية وأبيات شعرية.

### المطلب الأول: التناوب بين المصدر واسم الفاعل:

إنَّ مسألة التناوب بين المصدر واسم الفاعل شائعة في اللغة العربية، فقد يأتي المصدر والمراد به معنى اسم الفاعل، وقد يأتي اسم الفاعل والمراد به معنى المصدر، وهو ما أشار إليه سيبويه (ت180) إذ ذهب إلى مجيء المصدر على فَاعِل، نحو: يومٌ غمٌّ، أي: الغَامِ، ورجلٌ نَومٌ، أي: النَّائم (سيبويه، 1988، 43/4)، وتابعه الرضي الاستراباذي (ت606هـ) حيث نص على قيام المصدر مقام اسم الفَاعِل وبالعكس بقوله: ((وقد يوضع اسم الفَاعِل مقام المصدر، نحو: قُمْ قَائِماً، أي: قِيَاماً، كما يوضع المصدر مقام اسم الفَاعِل، نحو: رجلٌ عَدْلٌ وصَومٌ)) (الرضي الاستراباذي، 1957، 176/1).

وقد ورد صور التناوب بين المصدر واسم الفَاعِل في الشواهد القرآنية وكلام العرب، فقد يأتي المصدر ويدل على معنى اسم الفَاعِل، ومنه قوله تعالى: ((الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالغَيبِ)) [سورة البقرة: 3]، فالغَيْب مصدر بمعنى اسم الفَاعِل (غَائِب) وهو تفسير ذهب إليه بعض المفسرين ومنهم الزمخشري (ت538هـ) وذلك في قوله: ((فإنْ قلت: فما المراد بالغَيْب، إنْ جعلته صلة وإنْ جعلته حالاً، قلت: إنْ جعلته صلة كان بمعنى الغَائِب تسمية بالمصدر من قولك: غَاب الشيء غَيْباً كما سُمّي الشَاهِد بالشَّهَادَة)) (الزمخشري، 1987، 80/1).

وقد يكون الوجه فيه أَنْ يكون (الغَيْب) مصدراً، أو يُحمل على أَنَّه مصدر أُريد به اسم الفَاعِل بمعنى (الغَائِب) وذلك إذا كان قوله: (بِالغَيبِ) متعلقاً بالفعل (ابن حيان الأندلسي، 2000، 67/1).

ومنه أيضاً قوله تعالى: ((قُلْ أَرَأَيتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرَاً)) [سورة الملك: 30]، فقوله: غَوْراً مصدر، قياساً على قولهم: عَدْل، ولذلك فإنَّه لا يُثنى ولا يُجمع فلا تقول: ماءان غَورَان ولا مياه أَغْوَار، بل تقول: ماءان غَوْر، ومياه غَوْر (الفراء، د.ت، 172/3)، وقد يكون المعنى المراد منه هو اسم الفَاعِل (غَائِر)، أي وصف اسم الفَاعِل بالمصدر، نحو قولهم: ليلة غَمٌّ بمعنى ليلة غَامَّةٌ (الأخفش الأوسط، 1990، 546/2) و(الزجاج، 1988، 201/5)، فوضع المصدر موضع الاسم؛ لقوة الشبه بين المصدر

واسم الفَاعِل فذكر المصدر (غَوْر) وأراد اسم الفَاعِل (غَائِر) (المبرد، د.ت، 305/4) و(ابن جني، 1999، 57/1)، فالمصدر هنا ناب مناب اسم الفَاعِل (ابن هشام، 1985، 529/1).

وقد ناب المصدر عن اسم الفَاعِل ودلَّ على معناه في كلام العرب أيضاً، ومنه قولهم: رجلٌ عَدْلٌ، أي: عَادِل، ورجلٌ فَضْلٌ، أي: فَاضِل، فوصف المشتق (اسم الفَاعِل) بالمصدر (ابن يعيش، 2001، 236/2) و(الرضي الاستراباذي، 1957، 176/1).

وقد يأتي المصدر على صيغة اسم الفَاعِل، أي أَنَّ اللفظ يكون على صيغة فَاعِل ويدلُّ على المصدر، فقد ذهب الزَّجاج إلى أَنَّ مجيء اسم الفَاعِل على صيغة المصدر كثير، نحو: عافاه الله عَافِية (الزجاج، 1988، 160/2)، ومنه ما ورد في القرآن الكريم، كقوله تعالى: ((وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَى خَائِنَةٍ مِنْهُمْ)) [سورة المائدة: 13]، فمعنى خَائِنة في الآية الكريمة خِيَانَة، وهو جائز في اللغة (النحاس، 1989، 282/2) و(ابن جني، 1999، 287/1)، ومجيء اسم الفَاعِل بمعنى المصدر له نظير كثير في اللغة العربية، ومنه: الخَائِنة والكَافِية والعَافِية (الرازي، 2000، 149/11) و(ابن حيان الأندلسي، 2000، 206/4).

وقوله تعالى: ((قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَومَ القِيَامَةِ)) [سورة الأعراف: 32]، فقد وجه اسم الفَاعِل (خَالِصَة) على أَنَّه مصدر بمعنى (الخَلَاص) أي: خَلَاصها (ابن عاشور، 1984، 97/8).

وكذلك قوله تعالى: ((لَيسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ)) [سورة الواقعة: 2]، فكَاذِبَة اسم فَاعِل أُريد به المصدر (كَذْب) (الفراء، د.ت، 121/3) و(الفارابي، 2003، 84/1)، وفي هذا الصدد قال الجوهري: ((كَاذِبَة هو اسم يوضع موضع المصدر، كالعَاقِبَة والعَافِيَة والبَاقِيَة)) (الجوهري، 1987، 210/1) و(الزبيدي، د.ت، 398/3)، فالحق أَنَّ هذه الأسماء نابت عن المصادر (ابن يعيش، 2001، 62/4) و(الرضي الاستراباذي، 1957، 129/4).

وقد ورد كذلك اسم الفَاعِل والمراد به المصدر في كلام العرب، ومنه قول الفرزدق (الفرزدق، 1987، 539):

عَلَى قَسَمٍ لَا أَشْتُمُ الدَّهْرَ مُسْلِمَاً وَلَا خَارِجَاً مِنْ فِيّ سُوءُ كَلَامِ

فقوله: خَارِجَاً أراد به المصدر (خُرُوجَاً)، فقد حمله سيبويه على أَنَّه مصدر حُذف فعله، والتقدير: ولا يخرج خُرُوجَاً (سيبويه، 1988، 346/1) و(الرضي الاستراباذي، 72/4)، وهو قول عامة النحاة (المبرد، د.ت، 269/3).

ويرى ابن جني أَنَّ سبب هذا التناوب هو قوة الشبه بين المصدر واسم الفَاعِل، وقد يكون السبب هو حمله على (عَاهَدت) (ابن منظور، 1994، 250/2)، وهو ما أكده ابن يعيش بقوله: ((الشاهد فيه نصب خَارِجَاً من فيَّ زور كلام، ونصبه لوقوعه موقع المصدر الموضوع موضع الفعل، والتقدير: عاهدت ربي لا يخرج من فيَّ زور كلام خُرُوجَاً)) (ابن يعيش، 2001، 12/2) و(الرضي الاستراباذي، 1957، 177/1)، ومنه أيضاً قول سُحيم عبد بني الحسحاس:

عُمَيرَةَ وَدِّعْ إِنْ تَجَهَّزتَ غَادِياً كَفَى الشَّيبُ والإِسْلَامُ لِلمَرءِ نَاهِياً

إذ يصح في (نَاهِيَاً) أَنْ يكون (نَاهِيَاً) اسم فَاعِل من الفعل (نهيت) وهو الراجح عند ابن جني على نحو قولهم: سَاعٍ من الفعل (سعيت)، أو أَنَّه اسم فَاعِل أُريد به المصدر، نحو قولهم: فَالِج وعَائِر وغيرهما مما جاء فيه المصدر على صيغة اسم الفَاعِل، وكأنَّه قال: (كفى الشيب والإسلام للمرءِ نَهْيَاً) (ابن جني، د.ت، 491/2).

إِنَّ الشواهد القرآنية والشعرية السابقة أمثلة تدلُّ على وجود التناوب بين المصدر واسم الفَاعِل مما يدلُّ على سعة ومرونة القواعد الصرفية للغة العربية، وعدَّه العلماء ضرباً من الوصف.

**المطلب الثاني: التناوب بين المصدر واسم المفعول:**

تستعمل العرب المصدر بمعنى اسم المَفْعُول، واسم المَفْعُول بمعنى المصدر، إذ قد يأتي المصدر بمعنى مَفْعُول في كلام العرب، قال سيبويه: ((وقد يجيء المصدر على المَفْعُول، وذلك قولك: لبنٌ حَلْبٌ، إِنَّما تريد مَحْلُوب، وكقولهم: الخَلْق، إِنَّما يريدون المَخْلُوق، ويقولون للدرهم: ضَرْب الأمير، إِنَّما يريدون مَضْرُوب الأمير)) (سيبويه، 1988، 43/4)، وتابعه ابن السراج في هذا المذهب (ابن السراج، د.ت، 111/3)، ومذهب أكثر النحاة أَنَّ قولهم: المَيْسُور والمَعْقُول والمَجْلُود وغيرها من هذه الألفاظ أَنَّها مصادر جاءت على صيغة (مَفْعُول)، وهي بمعنى اليُسر والعقل والجلد (ابن يعيش، 2001، 63/4) و(الغلاييني، 1993، 176/1).

وهناك شواهد كثيرة تؤيد وجود التناوب بين المصدر واسم المَفْعُول، فقد جاء المصدر بمعنى اسم المَفْعُول في الشواهد القرآنية ومنها قوله تعالى: ((كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِنْ ثَمَرَةٍ رِزْقَاً)) [سورة البقرة: 25]، فالرِّزْق مصدر بمعنى المَرْزُوق (اسم مَفْعُول) (ابن حيان الأندلسي، 2000، 316/8).

ومنه أيضاً قوله تعالى: ((فَلَمَّا تَجَلَى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكَّاً)) [ سورة الأعراف: 143] فدَكّاً مصدر بمعنى مَفْعُول، قال الزمخشري (ت538هـ): ((جعله دَكّاً، أي: مَدْكُوكاً مصدر بمعنى مَفْعُول كضَرْب الأمير)) (الزمخشري، 1987، 146/2)، وهو مذهب الجمهور (ابن حيان الأندلسي، 2000، 317/8).

وذهب الفراء إلى أَنَّ العرب كثيراً ما يجعلون المصدر على صيغة (مَفْعُول) كما في قوله تعالى: ((وَجَاءُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ)) [سورة يوسف: 18]، فكَذْب بمعنى مَكْذُوب، وتقول العرب: ضَعْف بمعنى مَضْعُوف، وعَقْد بمعنى مَعْقُود وغير ذلك من المصادر التي جاءت بمعنى (مَفْعُول) (الفراء، د.ت، 38/2) و(الزجاج، 1988، 96/3) و(النحاس، 1989، 404/3)، وقد يأتي اسم المَفْعُول دالاً على المصدر، كما في قوله تعالى: ((وَلَكُمْ فِي الأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ)) [سورة البقرة: 36]، فمُسْتَقَر بمعنى استقرار (ابن عطية الأندلسي، 1993، 112/1).

وقوله تعالى: ((ذَلِكَ وَعْدٌ غَيرُ مَكْذُوبٍ)) [سورة هود: 65]، فاسم المَفْعُول (مَكْذُوب) دلَّ على المصدر (مكذب) فمجيء المصدر بلفظ اسم المَفْعُول وارد في اللغة العربية (الرازي، 2000، 17/18).

وقوله تعالى: ((وَقَالَ الرَّسُولُ يَا رَبِّ إِنَّ قَومِي اتَّخَذُوا هَذَا القُرْآنَ مَهْجُوراً)) [سورة الفرقان: 30]، فقد أجاز الزمخشري أَنْ يكون اسم المَفْعُول (مَهْجُوراً) بمعنى المصدر (الهَجْر)، نحو قولهم: مَجْلُود بمعنى الجَلْد (الكشاف، 1987، 282/3).

إِنَّ شواهد مجيء اسم المَفْعُول بمعنى المصدر لم يقتصر على الشواهد القرآنية وحده بل ورد أيضاً في أشعار العرب، كقول الراعي النميري (الراعي النميري، 1980، 236):

حَتَّى إِذَا لَمْ يَتْرُكُوا لِعِظَامِهِ لَحْماً وَلَا لِفُؤَادِهِ مَعْقُولَا

فقوله: مَعْقُوله بمعنى العَقْل (الفراء، د.ت، 38/2) و(ابن عطية الأندلسي، 1993، 239/3)، وكذلك قول الحارث المخزومي (الحارث المخزومي، 1972، 8):

أَظَلِيمَ إِنَّ مُصَابَكُم رَجُلاً أَهْدَى السَّلَامَ تَحِيَةً ظُلْمُ

فقوله: مَصَابَكُم بمعنى المصدر (الإِصَابَة) (ابن السراج، د.ت، 139/1) و(السيوطي، د.ت، 66/3).

وملخص القول أَنَّ المصدر قد يأتي والمراد به معنى اسم المَفْعُول وبالعكس قد يأتي اسم المَفْعُول بمعنى المصدر وهو كثير في اللغة العربية بدليل الشواهد القرآنية والأبيات الشعرية.

**المطلب الثالث: التناوب بين المصدر وصيغ المبالغة:**

يقع التناوب بين المصدر وصيغ المبالغة كثيراً في اللغة العربية، كما أَنَّ المصدر وصيغ المبالغة يشتركان في بعض الصيغ الصرفية ويبدو أَنَّ هذا هو السبب في وقوع التناوب بينهما.

ومن صيغ المبالغة التي دلَّت على المصدر صيغة (فَعِيل)، ومن الشواهد القرآنية على ذلك قوله تعالى: ((الر تِلْكَ آيَاتُ الكِتَابِ الحَكِيمِ)) [سورة يونس: 1]، فالحَكِيم بمعنى المُحْكَم، كقوله: عَتِيد بمعنى مُعْتَد أو مُعَد، وهو مذهب أهل اللغة (النحاس، 1989، 275/3-276) و(ابن عطية الأندلسي، 1993،

116/3)، وقد يكون الحَكِيم بمعنى ذو الحِكْمَة، قال الزمخشري: ((والحَكِيم ذو الحِكْمَة لاشتماله عليها ونطقه بها، أو وصف بصفة محدثة)) (الزمخشري، 1987، 312/2) و(الرازي، 2000، 123/2)، ويصح في (حَكِيم) أَنْ يكون من الحِكْمَة، أو يكون من الحُكْم (ابن عطية الاندلسي، 1993، 399/4).

وقوله تعالى: ((فَلَمَّا اسْتَيأَسُوا مِنْهُ خَلَصُوا نَجِيًّا)) [سورة يوسف: 40]، فكلمة (نَجِيّ) قد يكون اسماً ومصدراً (الجوهري، 1987، 250/6) و(ابن منظور، 1994، 308/15)، وجاء في تفسير (نَجِياً): ((والنَّجِيّ لفظ يوصف به من له نجوى واحداً أو جماعة أو مؤنثاً أو مذكراً فهو مثل عَدو وعَدْل وجمعه أَنْجِيَّة)) (ابن عطية الأندلسي، 1993، 277/3)، والنَّجِيّ أيضاً قد يكون بمعنى المُنَاجِي كالعَشِير بمعنى المُعَاشَر، وقد يكون بمعنى المصدر، أي: التَّنَاجِي، كالنَّجوَى بمعنى المُتَنَاجِي (الرازي، 2000، 150/18) و(ابن حيان الأندلسي، 2000، 310/6).

ويرى الآلوسي (ت1342هـ) أَنَّ (نَجِيًّا) هو مصدر بالأصل، قال: ((نَجِيًّا، اي: مُتَنَاجِينَ مُتَشَاوِرِينَ فيما يقولون لأبيهم عليه الصلاة والسلام، وإِنَّما وحده وكان الظاهر جمعه؛ لأَنَّه حال من ضمير الجمع؛ لأَنَّه مصدر بحسب الأصل كالتَّنَاجِي أُطلق على المُتَنَاجِينَ مبالغة أو لتأويله بالمشتق والمصدر، ولو بحسب الأصل يشمل القليل والكثير، أو لكونه على زنة المصدر؛ لأَنَّ فَعِيلاً من أبنية المصادر)) (الألوسي، 1995، 35/13).

ومنه أيضاً قوله تعالى: ((وَإِنْ نَشَأْ نُغْرِقْهُمْ فَلَا صَرِيخَ لَهُمْ وَلَا هُمْ يُنْقَذُونَ)) [سورة يس: 43]، فالصَّرِيخ معناه الإغاثة وكأَنَّه مصدر بمعنى (صُرَاخ) مأخوذ من (أَفْعَل) (ابن حيان الأندلسي، 2000، 71/9).

ومن الصيغ الصرفية الأخرى التي يتناوب فيها المصدر وصيغ المبالغة صيغة (مِفْعَال)، كما في قوله تعالى: ((وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ)) [سورة البقرة: ٨٣]، فالمِيثَاق على وزن (مِفْعَال) مشتق من وثق يثق (ابن عطية الأندلسي، 1993، 138/1)، وهو مصدر بمعنى الإِيثَاق (العكبري، د.ت، 44/1).

ومنه أيضاً قوله تعالى: ((فَأَوفُوا الكَيلَ وَالمِيزَانَ)) [سورة الأعراف: 85]، فالمِيزَان على وزن (مِفْعَال) بمعنى المصدر، وهو ما أجازه الزمخشري بقوله: ((ويجوز أَنْ يكون المِيزَان كالمِيعَاد والمِيلَاد بمعنى المصدر)) (الزمخشري، 1987، 120/2)، وتابعه أبو البقاء العكبري (ت616هـ) في جواز ذلك، بقوله: ((والكَيل ها هنا مصدر في معنى الكَيل، والمِيزَان كذلك، ويجوز أَنْ يكون فيه حذف مضاف تقديره: (مَكِيل الكَيْلِ)، و(مَوْزُونَ المِيزَانِ))) (العكبري، د.ت، 549/1) و(ابن حيان الأندلسي، 2000، 105/5) و(محمد عضيمة، 1984، 318/6).

ومن الصيغ الصرفية الأخرى التي يتناوب فيها المصدر وصيغ المبالغة صيغة (فَعُول)، فمن الشواهد القرآنية على ذلك قوله تعالى: ((فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ)) [سورة آل عمران: 37]، فقوله: قَبُول على وزن (فَعُول) وهو مصدر، وفيه وجهان الأول: أَنْ يكون (القَبُول) بمعنى ايم ما تقبل به الشيء كقولهم: السَّعُوط بمعنى ما يسعط به، والثاني: أَنْ يكون مصدراً بمعنى تقبلها بذي قَبُول حسن أي بأمر ذي قبول حسن وهذا الوجه على تقدير حذف المضاف (الزمخشري، 1987، 386/1).

وفي هذا الصدد يقول ابن عطية الأندلسي (ت542ه): ((وقوله (بِقَبُول) مصدر جاء غير الصدر)) (ابن عطية الأندلسي، 1993، 432/1)، أي على غير ما تقدم من الفعل، إلَّا أَنَّ ابن منظور عدَّه مصدراً شاذاً، قال: ((قبلت الشيء قَبُولاً إذا رضيته، وتقبلت الشيء وقبلته قَبُولاً بفتح القاف وهو مصدر شاذ)) (ابن منظور، 1994، 540/11)، والأصل هو (بِتَقَبُّلٍ حسن)، أمَّا قوله: (قَبُول) فمحمول على (قَبِلَها قِبُولاً) (ابن حيان الأندلسي، 2000، 120/3) و(الألوسي، 1995، 138/3).

وأجازه الآلوسي بقوله: ((ويجوز أَنْ تكون الباء زائدة والقَبُول مصدر مؤكد للفعل السابق بحذف الزائد أي قبلها قَبُولاً حسناً، وعدل من الظاهر للإيذان بمقارنة التقبل لكمال الرضا وموافقة للعناية الذاتية)) (الألوسي، 1995، 139/3).

ومنه أيضاً قوله تعالى: ((النَّارِ ذَاتِ الوَقُودِ)) [سورة البروج: ٥]، فالوَقُود مصدر معناه الإيقاد (النحاس، 1988، 120/5)، وذهب ابن عطية الأندلسي إلى أَنَّ (الوُقُود) بالضم مصدر مأخوذ من (وَقَدْت النَّار)، أمَّا بالفتح (الوَقُود) فهي بمعنى ما توقد به (ابن عطية الأندلسي، 1993، 434/5).

وهناك خمسة ألفاظ تعدُّ مصادر جاءت على وزن (فَعُول) بفتح الفاء، وهي: ((تَوَضَأت وَضُوءاً، وتَطَهرت طَهُوراً، ووَلِعت وَلُوعاً، ووَقَدت النَّار وَقُوداً، وقَبِل قَبُولاً)) (الرضي الاستراباذي، 1957، 160/1)، وقد اختلفوا في (الوَقُود) بالفتح فقد يكون اسم وضع موضع المصدر، و(الوُقُود) بالضم مصدر (ابن منظور، 1987، 465/3)، أو من المصادر السماعية التي جاءت على وزن (فَعُول) وهي قليلة في اللغة العربية (ابن حيان الأندلسي، 2000، 166/1)، أمَّا (الوُقُود) بالضم فهو مصدر، وفي هذا الصدد يقول الآلوسي: ((الوُقُود بضم الواو وهو مصدر بخلاف مفتوحه فإنَّه ما يوقد به وقد حكى سيبويه أَنَّه مصدر كمضمومه)) (الألوسي، 1995، 89/30)، والراجح أَنَّ (الوقود) اسم مَفْعُول أُريد به المصدر.

بناءً على ما تقدم فإنَّ القول بوقوع التناوب بين المصدر والمشتقات الصرفية كـ (اسم الفَاعِل) و(اسم المَفْعُول) و(صيغ المبالغة) و(الصفة المشبهة) وارد في العربية ويدلُّ على مرونتها وسعتها في تقبل الظواهر اللغوية التي تعتريها ولا سيما إذا كانت لهذه الظواهر ما يدل على وجودها وصحتها في الشواهد القرآنية وكلام العرب الفصيح، وهذا التناوب يثري اللغة العربية بالمعاني وتعدد الصيغ في التعبير عن هذه المعاني.

**المطلب الرابع: التناوب بين المصدر والصفة المشبهة:**

قد يلتقي المصدر مع الصفة المشبهة في صورته الشكلية، ومنه قولهم: (نَعمَاء)، و(بَغضَاء)، و(نَصِيحَة) وغيرها فكلها مصادر جاءت على أوزان الصفة المشبهة (فخر الدين قباوة، 1988، 135)، ومن الأوزان الصرفية التي يلتقي فيها المصدر مع الصفة المشبهة وزن (فَعْل)، نحو: (قَتْل) مصدراً، و(ضَخْم) صفة، ووزن (فَعِل)، نحو: (لَعِب) مصدراً، و(بَطِر) صفة، ووزن (فُعَال)، نحو: (صُرَاخ) مصدراً، و(كُبَار) صفة، ووزن (فعال)، نحو: (نفار) مصدراً، و(فساق) صفة.

والحقيقة أنَّ الاشتراك بين صيغ المصدر والصفة المشبهة شائع في العربية، والسبب في ذلك تعدد صيغ المصدر للفعل الواحد تعدداً قد يفضي إلى أنْ تتشابه بعض الأوزان مع أبنية الصفة، وهذا التعدد سمة ظاهرة في أبنية المصادر في العربية، نحو: هَلَكَ هَلْكَاً، وهَلَاكَاً، وتَهْلُوكَاً، وهَلُوكَاً، ومَهْلَكَةً، وغيرها (ابن منظور، 1994، 503/10).

**الخاتمة**

اتسمت اللغة العربية بمرونتها وسعتها وقبولها لكثير من الظواهر اللغوية التي اعترتها، ومن خلال تناولنا لظاهرة التناوب بين المصدر والمشتقات الصرفية توصلنا إلى جملة من النتائج، أهمها:

1.عرف العلماء ظاهرة التناوب منذ القدم، وتناولوها ضمن مباحث من كتبهم، فمنهم من خصص له باباً مستقلاً، ومنهم من ذكرها في سياق تحليله لنص ما.

2.التناوب لا يعني إلغاء اللفظ المنوب عنه كلياً، بل يمكن أَنْ يثبت معنيين بلفظ واحد.

3.يعدُّ التناوب مظهر من مظاهر التوسع اللغوي.

٤.اختلف البصريون والكوفيون حول وقوع ظاهرة التناوب في اللغة العربية، فذهب جل علماء المدرسة البصرية إلى القول بعدم وقوعها، بينما ذهب الكوفيون إلى القول بها واستدلوا عليها بشواهد كثيرة.

٥.وقع التناوب بين المصدر والمشتقات الصرفية، وقد يكون هذا التناوب عكسياً أيضاً بأَنَّ تنوب المشتقات الصرفية عن المصدر، فكل واحد منهم له قابلية أَنْ يحل محل الآخر، وهو مما يدلُّ على قوة الشبه بين المصدر وهذه المشتقات.

٦.وظف المصدر توظيفاً جديداً وهو الدلالة على الوصف بالمصدر، فاستخدم المصدر للدلالة على اسم الفَاعِل واسم المَفْعُول، وهذا مما يدلُّ على تطور المصدر من مجرد الدلالة على الحدث إلى الدلالة على الوصف.

٧.إنَّ التناوب بين المصدر والصفة المشبهة سببه تعدد صيغ المصدر للفعل الواحد، وهذا الأمر أدى إلى التشابه بين صيغ المصدر وصيغ الصفة المشبهة مما أدى إلى وقوع التناوب بينهما.

٨.لم تقتصر الشواهد التي وقع فيها التناوب بين المصدر والمشتقات الصرفية على كلام العرب بل شمل شواهد من القرآن الكريم أيضاً.

٩.السياق له دور مهم وكبير في تحديد المعنى الحقيقي للمصدر وبقية المشتقات الصرفية الأخرى التي ناب عنها، فالسياق هو الذي يدرجها ضمن ظاهرة التناوب.

هذه أهم ما توصل إليه البحث من نتائج، فإنْ وفقنا فمن الله تعالى وحده، وإنْ أخطأنا فحسبنا أَنَّنا اجتهدنا، وعلى الله قصد السبيل والحمد لله ربّ العالمين.

.Meanings of the Qur'an, Abu Al-Hasan Al-Mujashi'i bi-Wala', Al-Balkhi, then Al-Basri, known as Al-Akhfash Al-Awsat, d. 215 AH), edited by Huda Mahmoud Qara'a, 1st edition, Al-Khanji Library, Cairo, Egypt, 1411 AH

.Meanings of the Qur'an, Abu Zakaria Yahya bin Ziyad bin Abdullah bin Manzur al-Dailami al-Farra' (d. 5207), edited by Ahmed Yusuf al-Najati, Muhammad Ali al-Najjar, and Abdel Fattah Ismail al-Shalabi, 1st edition, Dar al-Masria .For authorship and translation, Egypt, Dr. T.

.Meanings of the Qur'an and its parsing, Ibrahim bin Al-Sari bin Sahl, Abu Ishaq Al-Zajjaj (d. 311 AH), verified by:

Abd al-Jalil Abdo Shalabi, 1st edition, Alam al-Kutub, Lebanon - Beirut, 1408 AH 1988 AD. . Dictionary of the Diwan of Literature, Abu Ibrahim Ishaq bin Ibrahim bin Al-Hussein Al-Farabi (d. 350 AH), edited by:

Ahmed Mukhtar Omar, reviewed by Ibrahim Anis, D. Dar Al-Shaab Foundation for Press, Printing and Publishing ,Egypt - Cairo, 1424 AH 2003 AD.

.Intermediate Dictionary, Arabic Language Academy, Ibrahim Mustafa, Ahmed Al-Zayat, Hamed Abdel Qader, and Muhammad Al-Najjar), Dr. Dar Al-Dawa, Dr. T.

•Mughni al-Labib on the books of Arabs, Abdullah bin Yusuf bin Ahmed bin Abdullah bin Yusuf, Abu Muhammad Jamal al-Din Ibn Hisham (d. 761 AH), edited by Mazen Mubarak and Muhammad Ali Hamdallah, 6th edition, Dar al-Fikr ,Syria - Damascus, 1985 AD.

.Keys to the Unseen, Imam Fakhr al-Din Muhammad bin Omar al-Tamimi al-Razi al-Shafi'i (d. 5606), 1st edition, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Lebanon - Beirut, 1421 AH 2000 AD.

.Al-Muftah fi al-Sarf, Abu Bakr Abd al-Qahir bin Abd al-Rahman bin Muhammad al-Farisi origin, al-Jurjani al-Dar (d. 471 AH), edited by: Ali Tawfiq al-Hamad, 1st edition, Al-Resala Foundation, Lebanon - Beirut, 1407 AH, 1987 AD.

Al-Mufassal fi Craft of Syntax, Abu Al-Qasim Mahmoud bin Amr bin Ahmed, Al-Zamakhshari Jar Allah (d. 538 AH), edited by: Ali Bu Melhem, 1st edition, Al-Hilal Library Lebanon - Beirut, 1993 AD.

.Language Standards, Ahmed bin Faris bin Zakaria Al-Qazwini Al-Razi Abu Al-Hasan (d. 395 AH), edited by:

Abdul Salam Muhammad Haroun Dr. Dar Al-Fikr, 1399 AH, 1979 AD.

.Al-Muqtadib, Muhammad bin Yazid bin Abdul-Akbar Al-Thumali Al-Azdi, Abu Al-Abbas, known as Al-Mubarrad, d. 285 AH), edited by Muhammad Abdul-Khaliq Adhima, Dr. World of Books, Lebanon - Beirut, Dr. T.

.Al-Nahw Al-Wafi, Abbas Hassan (d. 1398 AH), 15th edition, Dar Al-Ma'arif, Dr. T.

Hama' al-Hawa'i fi Sharh Jum' al-Jawa'i', Abd al-Rahman ibn Abi Bakr, Jalal al-Din al-Suyuti, d. 5911), edited by Abd al-Hamid Hindawi, Dr. Al-Maktabah Al-Tawfiqiyah Edition, Egypt, Dr. T.